المحاضرة الأولى: مدخل عام لعلم الاقتصاد.

1- مفهوم علم الاقتصاد:

تعددت التعاريف التي منحت لعلم الاقتصاد، باختلاف الاتجاه الأيديولوجي والقحبة الزمنية للمفكرين الاقتصاديين، وكذا باختلاف النظام الاقتصادي السائد، وسنحاول أن نقدم أهم هذه التعريفات.

التعريف اللغوي: ترجع كلمة الاقتصاد الى الكلمة اليونانية Economics، وهي مشتقة من الكلمتين Ecos وتعني منزل و Nomos وتعني قانون، أي أن كلمة اقتصاد تعني قانون المنزل.

التعريف الاصطلاحي:

عرف أدم سميث الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في طبيعة الثروة وكل ما يتصل بها، أي أن الاقتصاد علم ثروة.

ألفريد مارشال عرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بدراسة شؤون حياة البشر العادية، فهو يهتم بالنشاط الفردي والاجتماعي للحصول على المقومات المادية اللازمة للرفاهية وطرق استغلالها.

أما ساوميلسون فاعتبر الاقتصاد علم يدرس طرق اختيار توظيف الموارد النادرة لإنتاج السلع المتنوعة في فترات متعاقبة، وكيفية توزيعها وتقسيمها على الاستهلاك الحاضر والمستقبل، وعلى جماعات وأفراد المجتمع.

جون ستيوارت ميل: علم الاقتصاد يهتم بالقوانين المتعلقة بإنتاج وتوزيع وسائل اشباع حاجات ورغبات الأفراد المعيشية، فهو يدرس قوانين انتاج الثروة وتوزيعها.

فعلم الاقتصاد هو فرع من العلوم الاجتماعية يدرس السلوك الإنساني، ويركز على دراسة مختلف العلاقات و السلوكات التي تتحدد في إطار الأنشطة الاقتصادية من الإنتاج الى التوزيع والتبادل والاستهلاك، وكيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة.

2- أنواع التحليل الاقتصادي: يمكن صياغة التحليل الاقتصادي بالصور التالية:

- **الطريقة الوصفية:** تتضمن هذه الطريقة تحليل الظواهر الاقتصادية بطريقه وصفيه لفظيه دون أن يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة، وهذا النوع من التحليل قد يجعل الباحث عرضة لأخطاء التناقض المنطقي، غير أن هذه الطريقة تكون مفيدة في تحليل العلاقات التي تصعب صياغتها بطريقه كمية.
- **الطريقة الرياضية:** تستخدم الطريقة الرياضية في التحليل الاقتصادي في تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتجنب احتمال الوقوع في خطأ منطقي اذا ما استخدم المنطق اللفظي وحده في حالات تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة، وقد انتشر استخدام المنطق الرياضي في الاقتصاد في الوقت الحاضر، غير أنه ينبغي ملاحظة ان الصياغة الرياضية للتحليل الاقتصادي لا تعني عدم امكانيه ترجمة الناتج الذي يتم الوصول اليه في سوره لفظية، بل تعني أن المنطق اللفظي لا يسمح بالتوصل لمثل هذه النتائج بالدقة التي توفرها الطريقة الرياضية، وأن العلم الذي يهتم بهذه الطريقة هو الاقتصاد الرياضي.

- **الطريقة القياسية**:وقد يكون هدف التحليل الاقتصادي أكثر من مجرد تحديد العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية كما هو الحال في الاقتصاد الرياضي، بل هو محاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط هذه المتغيرات بعضها ببعض، ولتحقيق ذلك يستخدم الاحصاء والرياضيات في صياغة النظرية الاقتصادية، ويطلق على هذا العلم الذي يتناول هذا النوع من التحليل بالاقتصاد القياسي. وقد أخذت هذه الطريقة تتقدم بشكل كبير نتيجة لاستخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية، وبموجب هذا التحليل يمكن اختبار النظرية الاقتصادية كميا، كما أن هذا التحليل يسمح بالتنبؤ بالقيم بأهم المتغيرات في رسم السياسة الاقتصادية.

3- فروع علم الاقتصاد:

يهتم علم الاقتصاد بنوعين من التحليل الاقتصادي يتعلق الأمر:

التحليل الاقتصادي الجزئي: الذي يدرس السلوك الاقتصادي لوحده فردية من الوحدات الاقتصادية كالمستهلك أو المنتج، ومن خلال ذلك فهو يوفر رؤية واضحة عن السلوك الفردي والاجتماعي بما يسمح بفتح قنوات التغذية الراجعة، وتوفير مؤشرات لمتخذ القرار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

التحليل الاقتصادي الكلي: يهتم بدراسة المستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على قياس واختبار التغيرات في حجم الانتاج الكلي والاستهلاك الكلي والتشغيل ومتوسط الاسعار وغيرها من الظواهر الاقتصادية الكلية، ويقوم كذلك بتفسير وتحليل التذبذبات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية والاقتصاد ككل ويقترح سياسات مواجهتها ومعالجتها أن أمكن ذلك.

4- مفاهيم علم الاقتصاد:

تعدد مفاهيم علم الاقتصاد، ولعل أبرزها المفاهيم التالية:

- **الندرة**: تعد الندرة جوهر المشكلة الاقتصادية، ويقصد بها ندرة وسائل الإشباع بالنسبة للحاجات، ووسائل الإشباع الموارد المتوفرة، وهذه الموارد مهما بلغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الإنسان في الحصول عليها، والسلع والخدمات المعروضة في مجتمع معين تكون نادرة بالنسبة لحاجات الناس اليها، ولهذا لا يستطيع الانسان اشباع جميع حاجاته المتزايدة منها.

فلا توجد موارد إنتاجية في العالم تكفي لإنتاج كل ما يحتاجه الناس من السلع لإشباع حاجاتهم، فلولا ندرة الموارد لما كان هناك مشكلة استعمال عوامل انتاج، ولما مكان هناك حاجة لنظام الأسعار في المجتمع الرأسمالي، فالندرة هي الصفة المميزة للسلع الاقتصادية والدليل على ندرة هذه السلع هو ضرورة بدل الجهد والمال لغرض الحصول عليه.

- **الموارد**: هي عوامل الإنتاج التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد، وتنقسم الى ثلاثة أقسام: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية.
  - **العمل**: هو الجهد الإنساني المبذول لإنتاج سلعة أو خدمة ويكون بدني أو ذهني، ويرتكز العمل على مورد هام جدا وهو الوقت، فبدون الوقت لا يمكننا انجاز وانهاء اي عمل.

- **رأس المال**: هو مصطلح اقتصادي يقصد به الأموال والمواد والأدوات اللازمة لإنشاء أي نشاط اقتصادي أو تجاري، وينقسم الى ثلاث انواع رئيسية:
  - **رأس المال المادي أو الثابت: وهو** الجزء من رأس المال الذي يوجد على شكل وسائل إنتاج، وتشمل الأبنية والمنشآت والآلات التي تستعمل لمدة طويلة أي بشكل دائم.
  - **رأس المال المالي**: هو قيمة المبالغ المملوكة لصاحب المشروع، والتي خصصها للاستثمار في مشروع معين لتحقيق الأرباح.
  - **رأس المال البشري**: يتعلق بكل المعرفة والمهارات والمواهب والقدرات والتدريب والخبرات والحكمة التي يمتلكها الفرد لتحسين إنتاجيته كالطبيب والأستاذ والمهندس.

– الموارد الطبيعية: هي تلك الموارد التي تأتي من الطبيعة أو الأرض كالبترول، المياه الأشجار، الحيوانات، الذهب، الحديد.... وتنقسم هذه الموارد إلى نوعين:

- **الموارد الطبيعية المتجددة**: وهي تلك الموارد التي تتجدد بعد استهلاكها مع حسن استغلالها كالهواء، المياه، الغابات، الحيوانات والاسماك.
- **الموارد الطبيعية غير المتجددة أو الناضبة**: وهي الموارد التي لا تتجدد بعد استهلاكها لأنها موجودة بكميات محدودة، كمناجم الذهب، البترول، الغاز، لأنها نادرة.

- **الحاجات**: يحتاج الإنسان إلى عديد من السلع والخدمات لإشباع ما يشعر به من رغبات أو حاجات، ويلاحظ هنا أن الرغبة وان كانت لصيقة بالحاجة إلا أنها مع ذلك يمكن أن تختلف عنها، الرغبة تترجم بشعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشياء تختلف حدة باختلاف مدى أهمية هذا الشيء في نظر صاحب الرغبة، وقد تنشأ هذه الرغبة عن وجود حاجة حقيقية إلى الشيء المطلوب، كما قد تنشأ عن نزوة عارضة، أو عن حب التقليد، أو التجربة، أو ما شابه ذلك والحاجة بالمعنى الاقتصادي هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد من الموارد الاقتصادية، هذه الرغبة في ذاتها تتجلى في شعور يلح على الفرد، مما يدفعه الى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور، ومن ثم يمكن إشباع الحاجة، ومعنى ذلك أن الحاجة حالة نفسية تصيب الفرد فمتى شعر بهذه الحالة نقول أن هناك حاجة، ولا يهم بعد ذلك أن يكون هذا الشعور متفقا أو غير متفقا مع الأحكام الأخلاقية أو القواعد القانونية أو الأصول الصحية .

وتختلف وتتعدد الحاجات الخاصة بالإنسان (حاجات مادية ومعنوية)، وتتفاوت من شخص إلى آخر ومن زمان ومكان إلى آخر، ومنها ما يمكن إشباعه بشكل فردي، ومنها ما يمكن إشباعه بشكل جماعي، فمنها ما هو ضروري وحتمي، ومنها ما هو كمالي يزيد من رفاهية الفرد. إلا أن أهل الاقتصاد لا يهتمون بالحاجات في ذاتها بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية.

وتتميز الحاجات بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي:

- **قابليتها للتعدد**: أي أنها كثيرة ومتنوعة وتزداد بتطور الأفراد عبر الأزمنة، كما تتغير بتغير العادات والتقاليد والمجتمعات، فما هو ضروري اليوم قد يصبح في المستقبل كمالي.
- **قابلية الحاجة للإشباع في زمن معين**: فإذا جاع الإنسان ثم تناول الأكل فإنه سيشبع حاجته للأكل في تلك الفترة الزمنية.
- **قابلية الحاجة للتقسيم**: أي إمكانية إشباع هذه الحاجة جزئيا، فالحاجة إلى الأكل مثلا يمكن إشباعها جزئيا بأكل بعض السلع وليس جميع المواد الغذائية لإزالة الجوع، وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها إلى الانقسام.
- **كون الحاجات مكملة لبعضها البعض**: هناك علاقة تكامل بين بعض الحاجات فمثلا الحاجة لشرب الشاي تتطلب الحاجة إلى السكر كمكمل لها.
- **إمكانية إحلال الحاجات محل بعضها**: في الواقع توجد حاجات مكملة لحاجات أخرى فالحاجة للعلم والثقافة مثلا أساسها الحاجة إلى تحقيق الثروة والمكانة العالية للشخص في المجتمع.

- **المشكلة الاقتصادية**: هي عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة، وذلك لسببين وهما الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد حاجات الأفراد.

أسباب المشكلة الاقتصادية: نستطيع أن نلخص أسباب المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

- **الندرة**: فهي الندرة النسبية لا الندرة المطلقة، فليست هناك ندرة مطلقة في وسائل إشباع الحاجات والرغبات، ولكن هناك ندرة نسبية وهي تعبر عن العلاقة بين الرغبات الانسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها، وتعتبر الندرة النسبية هنا الخاصية المميزة والسبب الرئيسي في المشكلة الاقتصادية فلولا ندرة الموارد الاقتصادية لما نشأت هناك أي مشكلة على الإطلاق.
- **الاختيار**: لطالما أن للأفراد في مجموعهم رغبات متعددة ومتنوعة ومتجددة، تتنافس فيما بينها حول الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات البديلة المختلفة، لذا فإن الأفراد يشعرون دائما تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين تلك الرغبات، أيها يقوم بإشباعه وأيها يضحي به ويتخلى عن اشباعه، فمهما تعاظم الحجم المتاح من الموارد فإنه لا يكفي لإنتاج كل ما يشبع تلك الرغبات، وبالتالي فإن على الأفراد أن يقرروا ما هي السلع والخدمات التي يلزم إنتاجها قبل غيرها، وما هي التي يمكن الإقلال منها أو حتى التنازل عليها.

وهكذا فالمشكلة في جوهرها مشكلة تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة من جهة وبين الرغبات المتعددة المتنوعة من جهة ثانية، ومؤدى هذا كله التضحية بكل الاستعمالات البديلة لأي مورد في سبيل استعمال واحد، وكذلك التضحية بالرغبات الأقل أهمية في سبيل الرغبات الأخرى التي تكون أكثر أهمية.

أركان المشكلة الاقتصادية:

تكمن أركان المشكلة الاقتصادية في عدة تساؤلات، يجب على الاقتصادي أن يجد الوسائل والمعايير التي تساعده في الإجابة عليها، عند قيامه بوضع البرنامج الخاص لتنظيم النشاط الاقتصادي، لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع لاستخداماتها المختلفة وهي:

- **ماذا تنتج**: أي ماذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات تتماشى مع رغبات وحاجات المجتمع التي يسعى لإشباعها وما هي الكمية التي يتم إنتاجها.
- **كيف ننتج**: بمعنى تنظيم الإنتاج وتعبئة كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة المرغوبة بأقصى كفاءة، بحيث يتدنى حجم الضياع الاقتصادي للموارد المتاحة والنادرة أصلا إلى أقل قدر ممكن.

لمن ننتج: والمقصود بها التوصل إلى طريقة التي يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في خلقه بعدالة اجتماعية.

5- مناهج علم الاقتصاد:

على اعتبار ان المعارف في المجال الاقتصادي تمثل علم قائم بذاته فيتطلب ذلك استخدام مناهج البحث العلمي، التي تمكن الباحثين من دراسة وتفسير الظواهر والقضايا المختلفة دراسة علمية دقيقة، حيث يعتمد علم الاقتصاد بشكل أساسي على منهجين في التحليل ودراسة القضايا والظواهر الاقتصادية المختلفة، وهما:

- **المنهج الاستنباطي**: ويهتم بتلك العمليات التي تتجه الى تفسير واقع معين انطلاقا من أفكار وقواعد عامة، أي هو ذلك النوع من التفكير الذي ينطلق من العام ويتجه إلى الخاص، وهذا بالاعتماد على فرضيات يسلم بصحتها، ليستخرج منها قوانين وأحكام تخص حالات معينة، إذ تشكل هذه الفرضيات منطلقات عامة، أما الأحكام الصادرة فهي مستخرجات ثانوية تخضع للمنطق البشري، كأن يتم دراسة أزمة اقتصادية ما خلال فترة زمنية بالاستناد إلى قانون العرض والطلب، حيث ينطلق هنا الباحث من هذا القانون ليحاول تفسير واقع الظاهرة المدروسة.
- **المنهج الاستقرائي**: ويهتم بتلك العمليات التي تتجه نحو تعميم أحكام وتصورات بناء على دراسة جزئية محددة من حيث الزمان والمكان، أي البحث عن القواعد والقوانين العامة التي تندرج ضمنها الظواهر المدروسة، فهو بذلك ينطلق من الحقائق الواقعية والتي يتم الحصول عليها بالاعتماد على مشاهدة أكبر قدر ممكن من الوقائع.